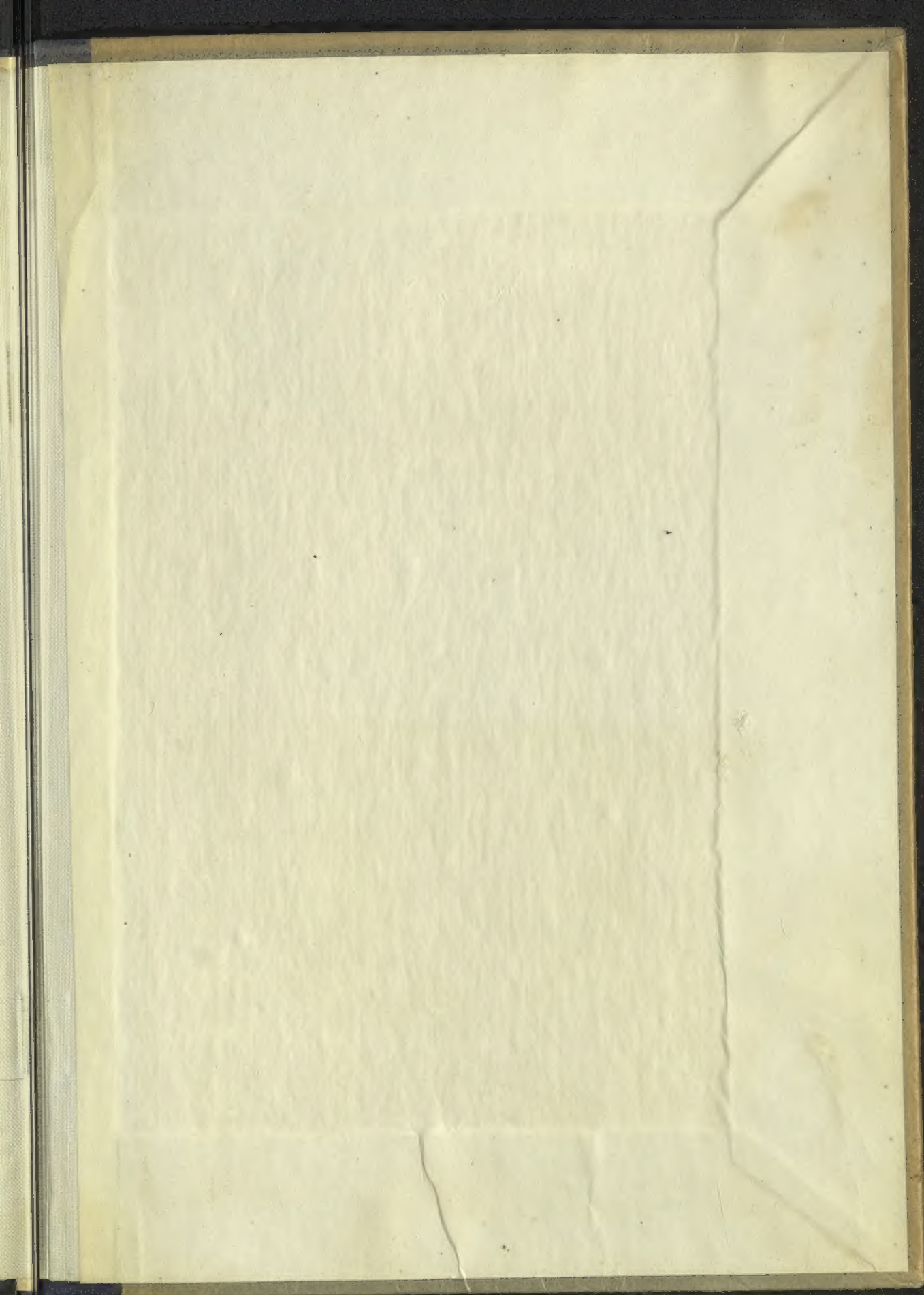


المملكة العربية السعودية

نظام

المطوفين العام



المملكة العربية السعودية

وزارة المالية

نظام

المطابق

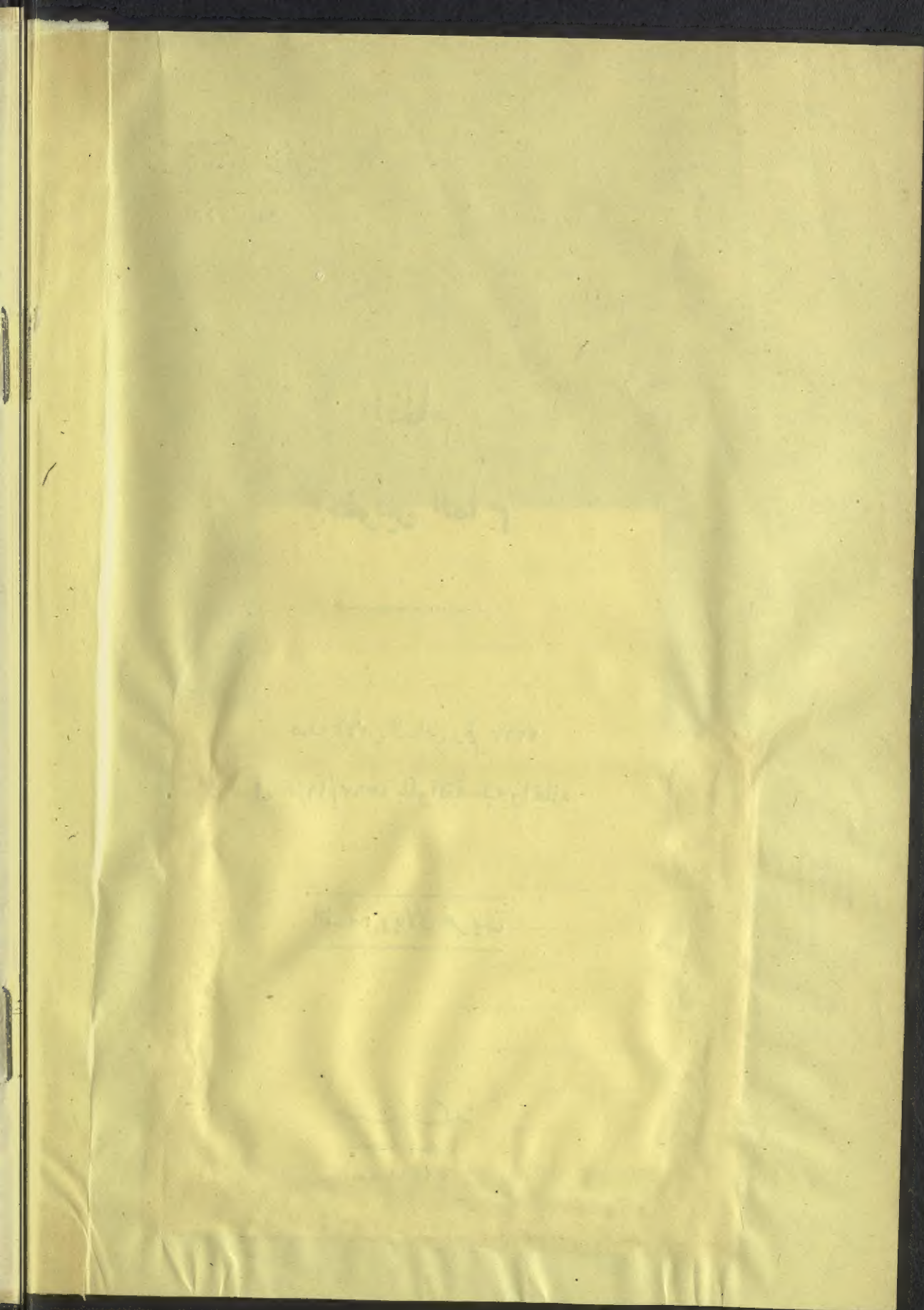
297.48:A65naA

العربية السعودية . قوانين، أنظمة،
الخ .

نظام المطوفين العام .

297.48

A65naA





297.48
A65naA:01
المملكة العربية السعودية
وزارة المالية

نظام المطوفين العام

صدر الأمر السامي رقم ٧٢٦٧
في ١٣٦٧/١١/٣ بالموافقة عليه وإنفاذه

مطبعة الحكومة
مكة المكرمة
سنة ١٣٦٨ هـ

Oct. 14 Dec. 53



مجلد

مجلد

مجلد
مجلد

نظام المطوفين العام

١ — المطوف هو دليل الحاج في مناسكه وجميع ما يتعلق بالحج وهو المسئول عنه ويشترط في المطوف وفي كل من له تعلق بخدمة الحجاج ان يكون سعودياً غير متجنس .

٢ — يجب ان لا يلحق المطوف بالادعية وان يلاحظ المواضع التي يجب فصلها والتي يجب وصلها وان لا يرفع صوته فيها عن المقدار المطلوب لسماع من خلفه من حجاجه وأن لا يتغنى بها بحيث يجعلها بعيدة عن التأثير في القلب وان يكون حال الطواف غاضاً طرئه خاشعاً بحيث يكون بحالة مرضية ليقترئ به الحاج اذ هو بمثابة مرشد له وان لا يطوف الا بكامل ألبسته اللائقة وان يلاحظ حال السعي عدم الخروج عن حدود السعي كما يلاحظ الشائب والمأجور واذا كان تعداد الحجاج وافرأ وجب عليه ان يستصحب معه خادماً او اكثر حسب الحاجة وال لزوم لمنعهم من الاختلاط بحجاج مطوف آخر .

٣ — يجب على كل مطوف اعطاء افراد حجاجه بطاقة باسم المطوف تحتوى على شهرته ومحلته ورقم داره مع تسمية الشارع وكل ما يؤدي الى معرفة الحجاج دار مطوفهم .

٤ — يجب على الطوف حال وفاة حاج لديه ان يحافظ على تركته ويجري فيها مقتضى نظامها الخاص .

٥ — كل نسل المملين اظهروهم معلون وما كان لأبائهم يكون لهم ، اما اولاد الابناء المتوفى آباؤهم في حياة جدم فهم معلون منفصلون ويشاركون اعمامهم وعماتهم فيما اذا ارصى لهم جدم حال حياته بان تكون حصه والدم لهم في التقارير

ويجب ان تسجل هذه الوصاية في حياته لدى رئيس الطائفة والا يصاد المذكور من حيث هو نافذ ومرعي الاجراء نظامياً .

٦ - التقارير السكرية سواء كانت قديمة او حديثة نافذة المفعول ومرعية الاجراء بحسب ما تضمنه منطوقها الجليل طبق احكام هذا النظام .

٧ - يجب على افراد الطوائف تسجيل جميع تقاريرهم لدى رئيس الطائفة بدفتر مخصوص منظم مرتقم بعدد متسلسل مختم من قبل رئيس الطائفة وورقة قوي سالم من الحك وموجبات الشك والاشتباه وان يكون ذلك بعد التثبت من صحة التقرير وتذييل كل صحيفة منه بختم رئيس الطائفة الرسمي وتوقيعه المعروف وتواقيع هيئته الرسمية وتوقيع صاحب التقرير ثم تقدم صورة منه مصدقة على الاصول من الرئيس وهيئته بعد مقابلته الصحيحة الي مديرية شؤون الحج .

٨ - الحاج حرفي - سؤاله عن شاء حتى وصوله الى مواقع السؤال الخاصة فتمى سأل الحاج ثمة عن مطوف ثم سأل عن مطوف آخر فالمتبر - سؤال الاول ولا اعتبار لسؤاله الثاني مطابقا .

٩ - التقارير الصادرة من أمير واحد في موضوع واحد وكان المتأخر منها ينسخ ما قبله فالتأخر تأريخاً يعتبر ناسخاً لما قبله ولا عبرة بالمقدم والتقارير الصادرة من اميرين في موضوع واحد وكان التأخر منها ينسخ المتقدم فالعبرة على المتقدم تأريخاً ولا عبرة بالمأخر .

١٠ - التقرير الذي يصدر من امير ويكون ناسخاً لتقرير معطى من امير سابق وجرى العمل به مدة معطية فبعد وفاة المعطى او عزله يعتبر ذلك التقرير في السؤال لصاحبه فقط فيما اذا كانت البلدة المقررة جار السؤال فيها لغيرها والفلت مع السؤال لصاحب التقرير القديم .

١١ - التقرير الذي صدر من امير ولم يظهره صاحبه الا بعد وفاة الامير لداعي انه قد سبق من الامير تقرير لخلافه غير معتبر لاسكوت صاحبه وعدم جريان العمل به مدة مصدره ما لم يكن لدى صاحبه اعذار شرعية .

١٢ — كل تقرير احملة صاحبه ورضع اليد على ما تضمنه ذلك التقرير غيره ثلاثون سنة ما لم تكن لدى صاحبه اذار شرعية منقته عن اظهاره في خلالها كحالة القاصر والمعتوه والغائب والمسجون فتقضى ازيلت تلك الحالة ماغ له المطالبة بما تضمنه تقريره كلا او بعضا وعليه اثبات جريان العمل فيما ادعى فيه قبل حدوث احد الاسباب المذكورة عليه والاثبات المذكور لا يعتبر فيه الا الاستناد الى كتب الجماعات والطيارات السالمة من الخدش المعتبرة لدى الطائفة وهذا ما لم يكن للقاصر او المعتوه او المسجون او الغائب ولي او وكيل او شريك له في ذلك التقرير قائم مقامه في حجاجه الواردين له من ذلك التقرير او من خلالانه مدة وجود الاسباب السرودة على شرطانه اذا اثبت المدعى جهل وليه او وكيله او نائبه ثبوت قانونيا بعدم اطلاعه على التقرير المذكور او عمله به فيكون له الحق في اقامة الدعوى من جديد .

١٣ — متى ظهر تقرير لم يجر به عمل او اشتبه في صحته يراجع قيد سجلات التقارير المحفوظة لدى مصدرها فان وجدت صورته اعتبرها لا فلا هذا اذا كان السجل موجودا اما اذا كان مفقودا فانه يطبق على امثاله من التقارير فان وافقها يعتبر والا فلا .

١٤ — اذا اختلف في صحة تقرير بعد تعقيقه يعرض على خطاطين ماهرين لايقلون عن خمسة اشخاص فاذا اتفقوا كان قولهم فصلا وان اختلفوا ترفع الكيفية للمراجع الاجابية حيث يجرى العمل بما يصدر به الامر العالي .

١٥ — كل تخصيص في بلدة جار فيها السؤال ار صادر فيها تخصيص من السابق او نابت فيها التداون . او الأقدمية لشخص آخر بعد ما نجا .

١٦ — متى سمى احد الشركاء في الحصول على تخصيص بلدة او بلدان مشتركة بينه وبين افراد عائلته او غيرهم تخصيصا او سؤالا لا يعتبر ذلك التخصيص اعدم مصادقته محله ولحرمان باقي الشركاء .

١٧ — متى كان فرد من عائلته مقرر في بلدة أو بلدان لم تكن آيلة له ولشركائه بطريق الارث فله حق الاختصاص بها دون شركائه .

١٨ — مشروعات ولي الامر تعتبر بحسب منطوقها الجليل وتكون نافذة المفعول مدة الشارح وبمده إذا كان منها يتعلق بتقارير يطبق فيها احكام التقارير وما كان منها في غير التقارير يطبق فيها احكام القواعد المسنونة بهذا النظام .

١٩ — احكام السليخ معتبرة مع المحافظة على ما يمتريها من قدم وتداول وتقرير سابق معمول به اوسوال ثابت لاصحابه وتنحصر احكام السليخ فيما يأتي :

(١) اذا قرر احد ولاية الامور شخصا في بلدة أو بلدان وصرح في تقريره بجميع اتباعها ومسمياتها فلا يسوغ ان يسليخ منها .

(٢) اذا قرر ولي الامر شخصا في بلدة أو بلدان وذكر اتباعها ولم يسم مفرداتها فلا يسوغ لغيره السليخ منها .

(٣) اذا قرر ولي الامر شخصا في بلدة أو بلدان وذكر لفظ اتباعها أو مسمياتها فسامي منها فلا يسوغ فيها السليخ وما لم يسم منها يجوز فيه السليخ .

(٤) اذا قرر ولي الامر شخصا في بلدة أو بلدان ولم يذكر لفظ اتباعها ولم يصرح بمسميات اتباعها يجوز فيها السليخ أيضا .

(٥) السليخ للنوّه منه بجوازه فيما ذكر بالبند الثالث والرابع يشترط فيه لصاحبه المسلوخ له أسبقية الدّول له في تلك البلدة أو الاقدمية فيها .

(٦) كل قرية لم تكن قائمة بذاتها وكانت تابعة لبلدة من البلدات تعد تابعة لتلك البلدة المر بوطء بها .

٢٠ — التقارير الصادرة حتى نهاية عام ١٣١٠ معتبرة كلها نافذة المفعول

ضمن الاحكام المفصوص عليها في هذا النظام اما ما صدر بعد عام ١٣١٠ حتى عام تأسيس الحكومة العربية السعودية عام ١٣٤٣ بصفة عامة فلا يعتبر منها إلا ما كان صادرا في عطاء منحل عن مطوف متوف ولم تكن لذلك المطوف وارث

قانوني او صادرة تأييد لتقارير اخرى سابقة او كان عطاء نشائيا لا اغتصاب فيه لحقوق الغير مع مراعاة الاحكام المدرجة في المادة السابقة من هذا النظام ويستثنى من ذلك عموم التقارير الخاصة بمشأخ الجاوة طاه ينفذ فيها لأوامر التي صدرت بألفائها .

٢١ — لا اعتبار للتشكيلات الحديثة أيا كان وضعها من احكام التابعة والاعتماد على التشكيلات القديمة .

٢٢ — البلدة التي يبدل اسمها باسم آخر يعتبر الاسم الحادث مقام الاسم القديم لصاحبها .

٢٣ — الاوامر الشفوية لا تكون مداراً للحكم نظاماً ولا نصاح في المستقبل ان تكون مستنداً للأمور له ولا حجة له .

٢٤ — المصابط والقرارات الصادرة من أحد رؤساء الطوائف وهيئاتهم موقعة من قباهم وجرى العمل بها فعلاً قبل صدور الاوامر بفرض تصديقها من المقامات السامية في عهد حكومتها المدنية تكون معتبرة ونافذة المفعول كما تضمنتها واذا لم تكن حائزة لذلك الشروط فتكون مبنية رغير معتبرة ماناضابط والقرارات التي صدرت بعد تلك الاجراءات فيشترط فيها ان تكون موقعة من رئيس الطائفة وهيئته ومصدقة من المقام السامي .

٢٥ — متى ثبت اقدمية فرد من طائفة في بلدة أو بلدان لم نكن صادر فيها تقرير ولا مضبطة قبل اقدميته وكان اثبات وضع اليد أي الاقدمية بمقتضى الطيارات السنوية تعتبر اقدميته التي مدتها عشرون سنة متوالية بحيث لم يرد فيها سؤال لأحد خلافه فتقوم مقام التقرير وله الحق في منع أي تدخل فيها بغير وجه التعامل الجاري .

٢٦ — متى تدونت البلدة بموجب احكام هذا النظام بحق المدينة لديه اثبات ذلك على يد رئيس الطائفة وهيئته وأن يؤخذ منهم كتاباً لا يقب عفع سؤال

حجاج تلك البلدة لمطوف آخر ويعتبر هو المطوف الوحيد لحجاجها بدران سؤال .
 ٢٧ — البلدة المتدونة لدى احد افراد الطائفة لا يعاد السؤال على حجاجها
 الا اذا ورد سؤال قانوني لأحد افراد الطائفة واعتبر حين ذلك يعاد السؤال
 على حجاجها في موقع السؤال عن المطوف ويعود الى تقريرها حكمه الذي كان
 منسوخا بالتداول .

٢٨ — التداول لا يمكن جريانه لا في البلدان المحصنة وثبوته في الحجاج
 أبناء العرب يكون بالاعتماد على الطيارات الثبته لذلك ، أما الحجاج الترك
 وأمثالهم فيكون بالاعتماد على كتب الجماعة المؤيدة اثبوت التداول وفي كلتا
 الحالتين اذا فقدت الطيارة أو كتب الجماعة فيكون بشهادة التواتر من المطوفين
 أصحاب العلاقات بتلك الجهات ويكون ذلك على يد رئيس الطائفة وهيئته .

٢٩ — الفتك يكون لصاحب التقرير فان لم يكن هناك تقرير فيكون
 لصاحب المضبطة فان لم تكن هناك مضبطة فيكون لصاحب الاندمية فان لم
 يكن شيء من ذلك فيكون بنظر رئيس الطائفة وهيئته المستعجيه من قراء الطائفة .
 ٣٠ — الحاج الذي يسأله القريب عن مطوفه فيجب بان مطوف البلدة
 مطوفه يكون لصاحب التقرير في تلك البلدة فان لم يكن فيها تقرير كان لصاحب
 اغلبيه السؤال فيها في معظم الاعواء .

٣١ — المهاجر يرجع الى اصله سواء قطع علاقته من بلده أم لا ؟ اما المتولد
 في المهجر فيكون تابعا للبلدة التي ولد فيها مالم يسأل عن بلده فيكون تابعا
 لصاحبها اما مهاجروا الشركس فيطبق في حقهم ماجرى عليه التعامل بين المطوفين
 طبقا للمضابط التي بأيدي مطوفهم .

٣٢ — الناقل من بلدة اسلامية أو مثلها أو من بلدة حكومتها غير اسلامية
 الى مثلها أو من بلدة حكومتها اسلامية الى بلدة حكومتها غير اسلامية يعد من
 أهل البلدة التي نقل اليها متى قطع علاقته من بلده الاصلية وانتسب الى البلدة

التي نقل اليها . أما أبناء الفاطنين فإنه يسرى عليهم ما يسرى على آبائهم .
 ٣٣ — الشخص الكافر اذا أسلم في بلدة غير بلدته الاصلية يعتبر من أهل
 البلدة التي أسلم فيها .

٣٤ — الفاتل من بلدة الى بلدة يرجع الى أصله بأحد أمرين : —

(١) اذا كان له في بلدته الاصلية ملك ولو شجرة واحدة .

(٢) متى انتسب الى بلدته الاصلية .

٣٥ — المرأة ذوات الزوج أو المحرم تابعة لزوجها أو محرما والابنساء الذين

بالغين آبائهم والبنات آبائهن ما لم يكن متزوجات والقصار المرحلين معهم .

٣٦ — الحكم الفصل في التشكيلات سواء كانت قديمة أو حديثة أن

يراعى فيها احكام القداون فمن ثبت له تداون في القرية المتنازع فيها يرجع على
 الآخر في استلام القادمين منها حسب مقتضيات المواد المخصوصة من احكام القداون
 من هذا النظام .

٣٧ — العشائر الرجل وم أهل البادية المنتقلون متى حضر احد منهم الى

الى الحج ينظر في تذكرة نفوسه وفي جواز سفره ويكون ثابتاً لما نطقت به تذكرة
 نفوسه فاذا لم توجد فلما نطق به جواز سفره . وهذا فيما عدا العشائر المقررة .

٣٨ — متى اشتبه في حاج فالحكم بما نطقت به تذكرة النفوس .

٣٩ — اذا اشتبه في تذكرة نفوس الحاج أو فقدت وقتد جوازه فالدعى

في الحاج ان يثبت انه من تعلقه بشهادة شاهدين من بلد الحاج يشهدان امام الحاج
 المدعى بـ وشهادتهما معتبرة فاذا لم يوجد أو وجد من الحجاج المجاورين للباد
 أو الذين لهم معرفة بها فتكون شهادتهما معتبرة والا فيعتبر قول الحاج .

٤٠ — اذا اشتبه في تابعة قرية أو غيرها بين طرفين فأكثر ولم تكن هناك

وثائق رسمية فالدعى اثبات تبعيتها لتعلقته بشاهدين من أهل المكان المتنازع
 فيه يشهدان امام الحاج الذي كان من اجله النزاع وشهادتهما معتبرة ما لم يكن لدى

الطرف الآخر ما يفسد الشهادة فحينئذ يطبق حكم المادة (٤١) الآتية :

٤١ — إذا تضاربت الشهادات تساقط حينئذ يطلب من المدعى احضار شهود من حجاج البلاد المجاورة للمتنازع فيه فإذا لم يستطع يطلب منه احضار مضبطة من بلدة خصمه تثبت صحة ما ادعاه مصدقة من الدوائر الرسمية هناك ومن الحكومة السعودية أخيراً وفي حالة تعذر إثبات ذلك على الوجه المار الذكر تراجع سلفامات الحكومة التركية وترجع القديمة منها على ما يدها ويكون الفصل بموجبها فإذا تعذر ذلك أيضاً فيعتبر قول الحاج وأنه حكوم عنده متى وجد ما يثبت دعواه بما بعد الحق في استئناف دعواه ومتى ثبت أنه يعتبر ثبوتها من بعد الاثبات ولا حق له في المطالبة بما قد سبق .

٤٢ — مدعى سبق السؤال في أي بلدة تثبت دعواه بتقرير معمول به أو مضبطة أو شهادة شريك يكون له السؤال في تلك البلدة أو كتب الجماعة أو طيارة معتبرة سالمين من الخدش يستند على أحدهما المدعى ويجرى احضارها من الرؤساء والنقباء السابقين أو ورثتهم بواسطة رئيس الطائفة .

٤٣ — متى ثبت سؤال أحد المطوفين في بلدة بأحد الوجوه المذكورة اعلاه يعد شريكاً لصاحب تلك البلدة ولا يعارض فيما إذا ورد له سؤال آخر من البلدة التي تثبت سؤاله فيها .

٤٤ — متى ثبت سؤال أحد المطوفين في بلدة أو أحد قراها يعتبر شريكاً لصاحب التقرير وينحصر في نفس البلدة وقراها التي تثبت سؤاله فيها .

٤٥ — متى ورد سؤال لأحد المطوفين من بلدة لم يكن له سؤال بها وحرر ذلك السؤال في الطيارة أو كتب الجماعة المسئول عنه ولم يعترض صاحب التقرير أو المضبطة على ذلك السؤال مع علمه بذلك حتى سفر الحاج يعد المسئول عنه ثابتاً سؤاله في تلك البلدة ولا يلتفت للدعوى عليه بعد سفره .

٤٦ — إذا سأل الحاج عن شخص من الطائفة لا يرد السؤال عليه ثانياً ولا يقبل منه السؤال عن شخص آخر .

٤٧ - الحاج الذي يرد من طريق البحر يجب ان يسأل حين خروجه من البحر في موقع السؤال على يد الفقيـب ومعاونه او نائبهما مع امضاء النقابة واذا كان رئيس الطائفة موجودا في منطقة السؤال لاحق به وفي حالة استئصال احد نفوذه في مواقع السؤال وثبت ذلك عليه ينفجى عن السؤال بقائنا بموجب محضر اصولي يتخذ في ذلك .

٤٨ - متى علق احد الحجاج سؤاله على رفيق له قد سبق او تعقب عنه فمن يسأل عنه (العالق عليه) يكون العالق تبعاً له .

٤٩ - الحاج الذي يرد عن طريق البر يجب ان يسأل حال وصوله الى موقع السؤال على يد الهيئات الرسمية التي يتقدم بها رؤساء الطوائف واذا كان رئيس الطائفة موجودا في منطقة السؤال فهو لاحق به واحكامه كاحكام سؤال البحر سواء بسواء مع ملاحظة ما نص عليه في ذيل المادة (٤٧) .

٥٠ - الحاج الذي يرد عن طريق الجو يكون سؤاله على مقتضى الشروط المنصوص عليها في المادتين (٤٧) و (٤٩) حسبما يقضى موقع سؤاله .

٥١ - متى سأل حجاج من بلدة عن شخص من الطائفة وجرى قيده باسمه في الطيارة او كتاب الجماعة ثم ادعى صاحب التقرير في البلدة وانبت على المسؤول عنه شائبة فعلى رئيس الطائفة اعادة الحجاج لصاحب التقرير مع التنويه عن ذلك في ظهر الكتاب او الطيارة مع بيان الشائبة تحت توقيع الرئيس والهيئة ليرجع اليه عند الاقتضاء

٥٢ - سؤال الصبي في المشاع يعود لأمه ما لم يكن متنفلا اما اذا كان متنفلا فسؤاله يعود فلاناً وتوزع مصلحة الحجاج للذكورين على قراء الطوائف بنظر رئيس الطائفة وهيئته مع مراعاة الاحكام المنصوص عليها في المواد الآتية من هذا الاظام ، ويضاف على ذلك ان الوكيل بمكة للشيخة في طائفة مشايخ الجارة اذا لم شيخا او شريكا شيخ فيكون سؤاله في مكة يعود لها .

٥٣ — الصبي المنتقل متى ورد له سؤال من احد بلدان عمانه ارباب التقارير او مافى مقامها يعود ذلك السؤال لصاحب التقرير او مافى مقامه .

٥٤ — سؤال الابن الغير المنفصل عن والده يعود لابييه متى كان ذلك السؤال من بلدة او بلدان عائدة لوالده او كان من بلدة او بلدان لوالده السؤال فيها وكذا في المشاعات .

٥٥ — يعود سؤال الابن المنفرد عنه لوالديه متى كانت والديه من المطوفين او كان ذلك السؤال من بلدة مخصوصة لها او كان لها سؤالها من غير المشاعات .

٥٦ — سؤال الابن المنفرد عنه يعود لأبويه متى كانت البلدة الوارد منها السؤال مشتركة بين الأبوين في غير المشاعات .

٥٧ — متى كان أبو السؤال عنه من مطوف المشاعات فقط يعود ذلك السؤال للاندلس فيهم سؤالاً في تلك البلدة ومتى تساوي يكون لها سوية .

٥٨ — متى كان الابن للسؤال عنه هو القائم بأعمال احد ابويه دون الآخر فما ورد باسمه يكون للقائم بأعماله ما لم يكن ذلك السؤال في البلدان الغير مشاعة وكان لوالده تخصيص أو سؤال بها .

٥٩ — لولد حق القيام بخدمة الحاج السنين عنه والمنفرد عنهم اعلاه على أن يحسم من المصاحبة المقررة لمطوف ما يجب حسمه بمصاريف الخدمة وما زاد يقسم بين ابويه متى كانا مشتركين فيه حسبما ذكر بالمواد المسطورة اعلاه .

٦٠ — الحاج الذي لم يسأل عن شخص من الطائفة والذي اخفى ببلدته والذي سأل عن شخص له شائبة ولم يسبق له سؤال في بلدته يعد فلاناً .

٦١ — التعيينة لا تثبت سؤالاً فيها اذا ادعى المدين فيها سؤالاً بموجب التعيينة .

٦٢ — متى ورد سؤال ل احد المطوفين او كلاء بمجدة من بلد مقررة لم يسبق له فيها سؤال يعود الى صاحب التقرير وموكله صاحب التعلق على تلك البلدة

نزع وكالته وتوكيل من شاء مع ملاحظة الاحكام الصادرة في نظام الوكلاء بصدد نزع الوكالة الوارد ذكرها في هذه المادة .

٦٣ - متى ورد سؤال لـ احد الوكلاء بمجدة الغير مطوفين ينظر في ذلك السؤال بأن كان من بلدة مقررة يعود الى صاحب التقرير وان كانت من المشاع يكون فلما فقراء الطائفة ولو كاه صاحب التعلق على تلك البلدة نزع وكالته وتوكيل من شاء .

٦٤ - متى توكل شخص من الطائفة عن آخر بمكة ثم ورد سؤال للوكيل من تملقات موكله المقررة له بعد ذلك السؤال للموكل ولاحق للوكيل في اخذ سؤاله من تملقات موكله ما عدا المشاعات .

٦٥ - متى ورد سؤال لشخص من غير الطائفة ينظر في ذلك السؤال فان كان من بلدة مقررة او مافى حكمها يعطى لصاحب التقرير اومن في حكمه وان كان مشاعا يكون فلما فقراء الطائفة مع مراعاة احكام العبي والوكيل .

٦٦ - احكام سؤال الحاج موصحة فيما يأتي : -

(١) اذا اجاب الحاج بمبها الاسم موصحا للقب او بالعكس يكون لصاحب القبط او الاسم الواضح اذا لم يكن له شريك في الاسم أو القبط فان كان له شريك في ذلك يعطى لصاحب تقرير تلك البند ثم لصاحب التقديم في تلك البلدة وعند التساوى يكون للاقدم معلانية .

(٢) اذا اجاب الحاج باسم فقط او بلقب فقط يجري في حقه حكم الفقرة الاولى من هذه المادة .

(٣) اذا اجاب الحاج باسم ولقب مشتركين كان لصاحب تقرير تلك البلدة التي ورد منها الحاج اذا كان صاحب تقرير واذا لم يوجد فيكون للاقدم - والا وعند التساوى يكون للاقدم معلانية .

(٤) اذا اجاب الحاج باسم ولقب مشتركين و كان لكل من حاملي الاسم واللقب ميزة تميزه عن غيره لم يأت بها الحاج وقت السؤال يعاد عليه السؤال للايضاح وان لم يوضح يطبق في حقه ما سلف من درجات التقديم .

(٥) اذا اجاب الحاج بشهرتين متغايرتين في آن واحد يجري في حقه حكم الفقرة الاولى للوضحة اعلاه في درجات التقديم :

(٦) اذا اجاب الحاج باسم ولقب مشترك بين حي بميت ولم يأت بأي ميزة تميز احدهما عن الآخر فاذا كان الحاج من بلدة مقررة او مافى معناها وكان لاحدهما سؤال فيها فيعود له وان كان في مشاع يكون للحى دون الميت .

(٧) اذا اجاب الحاج باسم ولقب مشترك بين مطوفين ميتين فان كان الحاج من بلدة مقررة او مافى معناها فيعطى لصاحب التقرير واذا كان من بلدة مشاعة فيعطى الحاج لورثة المطوف المتوفى حديثا .

٦٧ — يجب على اصحاب الاسماء والالقب المشتركة الحادثين في العلانية زيادة لفظ في شهرتهم تميزهم عن الاندم فيهم على ان يسجل ذلك لدى رئيس الطائفة .

٦٨ — متى ورد سؤال لوالد اوجد قد توفى وورثته انفصلوا من بعده عن بعضهم يكون ذلك السؤال مشتركاً فيما بينهم جميعاً وتكون المباشرة للاكبر منهم مع مراعاة الاحكام الدرجة في الفقرة السادسة من المادة (٦٦) .

٦٩ — اذا ابرز الحاج بطاقة او مافى معناها باسم شخص من الطائفة يكون هذا سؤالاً عن صاحب الاسم في المشاعات والبلدات المشتركة التي يكون لصاحب السكرت (البطاقة) سؤال فيها اما اذا ابرز البطاقة باسم ونطق باسم آخر فالعبارة لا تطلق اما البلدان المقررة والبلدان اللقبولة التي لم يسبق فيها سؤال لاحد مطلقاً فلا يعتبر فيها السكرت (البطاقة) ولا التجزى الا انطق باللسان .

٧٠ — لا تسمع دعوى على أي حاج جرى عليه السؤال وتحررت به طيارة

أو كتب جماعة كما لا نسمع من الحاج فيما ذكر ذلك وأدعى أنه سأل
عن مطوف آخر .

٧١ — إذا انتقل الحاج من شخص من الطائفة لآخر تكون المصالح المعتادة
للمطوف الأول وجميع المسؤوليات تقوِّجُه على الشخص الثاني وتتخذ على هذا
مكانة بذلك على أن هذا الانتقال يمنع السؤل من الشخص الثاني من البلدة
المنتمى إليها الحاج للانتقل ما لم تبلغ حد الأشاعة .

٧٢ — إذا ورد سؤل لأحد أفراد العائلة الغير مقسمة أو الغير منفصلة فهم
جميعاً شركاء فيه .

٧٣ — يعد شائبة في السؤل الغيبي للبلاد المنفقة سواء كانت بتقرير أو
مضبطة أو تدارن أو وضوع يد وكذلك البلاد المشتركة التي لم تشع ما يأتي :

(١) أن يكون في الباخرة التي يرد فيها الحاج أو البلد الذي خرج منها
مناطق قريب ادى رحم حتى لو كان مطوفاً منفصلاً سواء كان سعودياً
أو اجنبياً وسواء كان بموطننا في الخارج أو مسافراً ، وسواء كان مرافقاً
للحاج أم لا وكذلك العبي المنسوب أو المنتقل .

(٢) أن يمتد الحاج عند سؤله في منطقة السؤل باشتراك امضاء السؤل
من ارشده لذلك وتبين ان المرشد من احد السعوديين أو المعاودية
من الحاج الذين لم صلة بالاشتغال بشؤون الحاج .

(٣) ان يتجدد اثنان فأكثر في السؤل الغيبي لمطوف واحد ويستثنى من ذلك
السائل وعائلته المكاتب بالنفقة عليهم — فإذا انضم إليهم شخص
أو أكثر من غير العائلة في نفس السؤل فيعتبر الجميع شائبة .

(٤) ان لا يكون الحاج السائل معاودياً بمعنى انه سبق له ان حج ولومرة واحدة .

٧٤ — البلاد المشاعة ليس في سؤلها شائبة مطلقاً مع مراعاة الاحكام

النصوص عليها في هذا النظام فيما يتعلق بالصبيان والسمامة .

٧٥ -- الحاج الذي يرد براً أو بحراً أو جواً ولم يحرر به طيارة ويأتى الى شخص من الطائفة فعلى هذا الشخص احضاره لدى رئيسها لسؤاله فان ظهر انه من بلدة خاصة كان لصاحبها وان كان من بلدة مشتركة سلم لمن يسأل عنه مع مراعاة احكام السؤال فان طوفه او ضيفه قبل ذلك يعد فلتاً لسؤال عنه ويجرى فيه حكم الفت .

٧٦ -- احكام الشائبة تسرى على بلد واحد تعددت فيه الشركاء الى عشرين شريكاً فتمت ما بلغ عدد الشركاء في بلد واحد لافي اقلية العشرين لا تسمح دعوى صاحب التقرير او الادمية او المضبطة الممول بها على من ورد له سؤال جديد من هاتيك البلدة بشائبة على أن يكتفى باعطاء صاحب التقرير المضبطة أو الادمية سؤاله والفت الذي لا يعرف مطوفاً .

٧٧ -- الوكيل عن المطوف بمكة له المصاحبة لمتفق عليها بينه وبين موكله ويجب أن يكون ذلك على يد رئيس الطائفة ولا تزيد المصاحبة عن الثالث بعد المنصرقات .

٧٨ -- التوكيل مطلقاً عن المطوفين ومشائخ الجوى يجب أن يكون على يد رؤساء الطوائف حسب الترتيبات والتعليمات المتبعة في ذلك .

٧٩ -- متى اراد احد الشركاء المنضمين من اصحاب القرار وما هو في حكمها ان يتقدم مع شركائه فله ذلك وعلى طالب القسمة ان يقسم تعلقاتهم الى اقسام بحسب عدد الشركاء والاصغر منهم ان يختار اولاً ثم الاكبر منه سناً وآخر قسم يكون اطالب القسمة هذا اذا لم يكن فيهم قاصر او معتوه اما اذا كان هناك قاصر او معتوه فعلى الارشاد منهم ان يختار اولاً له ويكون هو وفيها حتى اذا بلغ القصر ورشده وفاق للمعتوه كان لكل منهما الخيار في اخذ ما كان لولاه او رضاهما بما اختاره لما هذا اذا كانوا متفقين على اجراء القسمة .

٨٠ -- اذا امتنع احد الشركاء عن قبول القسمة فتم لا، كان بمعرفة رئيس الطائفة وهيئته مع اشخاص يجرى انتخابهم على ان يكونوا من اصحاب المعرفة بالجهات

المطلوب تقسيمها ثم تضرب قرعة في الانقسام ولكل شريك مطاع باسمه واذا عذر
التقسيم يقسم الحجاج اشخاصا على شرط مراعاة رغبة الحجاج فيمن يريدون
النزول لديه من الشركاء وعلى شرط تقسيم المصلحة على اساس الاسهم لاعلى احاس
مالدى كل منهم من العدد ولكل من المقتسمين اخذ سؤاله من المشاعات وغيرها
بدون مشاركة احد مع ملاحظة اعطاء الثالث الخاص بالمصاريف لمن يختاره الحاج
لمباشرة شؤونه ويحتفظ بالثلثين الباقيين المطوف الذى كان الحاج من ضمن حصته
بموجب القسمة العددية

٨١ - اذا رغب الشركاء في بلد او بلدان اجراء القسمة وكانت البلدة جار
فيها السؤال تكون القسمة في الفلث فقط ولكل منهم اختصاصه عن يسأل عنه
على ان يعتبر في الطيارة سؤال واحد باسم العائلة ما لم تبلغ حد الاشاعة

٨٢ - متى طلب احد الشركاء القسمة في التقارب ووافق معانها وكان بعض
الشركاء غائبا فلا تسوغ اجابة طابعه الا بعد حضور الغائب في مدة ستة اشهر ينظر
خلالها من قبل رئيس الطائفة بصفة مسجلة تأبى وصول الخبر اليه واما لم يحضر
بعد ذلك ولم يوكل وكيلًا يتولى اجراء القسمة أو الموافقة على القسمة نيابة عنه ومضت
سنة اشهر اعتبارًا من تاريخ اول كتاب ارسل اليه ولم يكن ذلك ناشئًا عن وجود
مانع عام قمرى في صلة المواصلات كالحرب مثلاً الى طاب القسمة مراجعة رئيس
الطائفة لافاد حكم المادة (٨٠)

٨٣ - متى كان شركاء من عائلة واحدة في مشاع واراد الاكبر منهم ان ينهض
عنهم ينظر رئيس الطائفة وهيئته في امرهم فان وجد ان الشركاء جميعهم مطاعون
على شؤون الحجاج ومارسون لها بصح الاموال واذا وجد من بين الشركاء من هم
غير مطاع بشؤون الحجاج فيصح الانفصال بالشرايط الآتية

١ - ان ينضم الغير مطاع للاقرب له من العائلة

(٢) إذا كان طالب الانفصال هو الأقرب الغير المطاع أو تساويا في القرابة فيؤنظم اليه مدة موصمين يتعلم خلالها شؤون الحجاج ويمارسها ويكون شريكاً في المحصول للجميع كما كانوا وبانتهاء هذه المدة تبقى شراكته للاقربين غير المنفصلين من أفراد العائلة .

(٣) إذا وجد منهم قاصراً أو معتوه ثابت عنقه شرعاً أو اثني يكونون شركاء للأقرب منهم فإن كانت القرابة متساوية كان لكل منهم سهمه كما كانوا بحجة عين حتى يبلغ القاصر رشده ويفيق المعتوه قد سقط حقوق مشاركة كل منهما بعد ممارسته للعمل ثلاث سنوات يطالع فيها على شؤون الحجاج ويعترف بهم .

(٤) يجب أن يكون كامل المدة التي يعتبر فيها الجاهل أو القاصر رشيداً مطاعاً على شؤون الحجاج مارساً لهاملاتهم لا تزيد عن عشرين سنة بما فيها المدة المنوه عنها في الفقرة الثانية من هذه المادة .

(٥) للمعتوه بقى شريكاً للجميع الى ان يفيق ويبقى بعد الاقامة صحياً مدة ثلاث مواسم يطالع فيها على شؤون الحجاج ويعترف بهم ثم تطبق فيه الفقرة الثانية من هذه المادة .

٨٤ — متى طلب الأصغر رشيد الانفصال عن شركائه فقد الحق في ذلك ما لم يكن أحد الشركاء معتوها أو قاصراً أو اثني، وحينئذ يطبق في حقهم المادة (٨٣)

٨٥ — متى تقرر لطالب القسمة الانفصال اجابة الطلب حسب النظام لا يعتبر القرار نافذا الا بعد قترانه بالتصديق السامي

٨٦ — متى تأخر أحد الشركاء عن القيام بواجبه في خدمة الحجاج مع شركائه يسقط حقه من ثلث المباشرة على ان يكون ثبات عدم القيام بالواجب و"مأخيراً عن اجراء ما يجب من الخدمة على يد رئيس الطائفة وهيئته

٨٧ — متى توفي شخص من الطائفة عن اولاد ذكور واناث يكون التوزيع بينهم كما يأتي :

(١) يخرج الثالث من المصلحة المنصرفة التي يقوم بها الذكور من الشركاء واسطة الأكبر أو الارشد المتقدم في عمل الحجاج .

(٢) ويخرج الثالث الثاني المباشر سواء كان واحدا أو أكثر بالتساوي بينهم .

(٣) ويكون الثالث الباقي بعد الثلثين المفتطمين للمصاريف والمباشرة المورثة للابن سهران ولله بنت سهم واحد مدة حياتها مادامت منضمة

(٤) حكم المرأة في الانفصال والشرأكة والسؤال مثل الأكبر في مانص عليه النظام

(٥) يجوز انفصال الذكور عن الاناث اذا كان لمن ولد أو زوج قادران على العمل ومتمرنان على شؤون الحجاج باعتبارها مطوقة فاذا مات زوجها اوطلقت منه او توفي ابنها فلهما الخيار في بقائها منفصلة أو الانضمام الى من انفصلت عنه ويكلف المنفصل عنه في هذه الحالة بقبولها

٨٨ — اذا توفي شخص من الطائفة عن بنات فقط فما كان له يكون لبناته .

٨٩ — متى توفي شخص من الطائفة ولم يكن له ذرية فما كان له يتبع فيه ما يأتي :

(١) اذا كان له اب فما كان له يكون لأبيه .

(٢) اذا كان له اب وام فيكون لأمه للثالث ولأبيه الثلثان .

(٣) ان كان له أم واخوة للأمه الثالث ولأخوته الثلثان سواء كانوا لأب اشقاء ولاشيء للاخوة لأم .

(٤) ان كان له ام فقط فما كان له يكون لها فقط .

(٥) ان كان له ام وعصبة فما كان له يكون لها الثالث وللعصبة الثلثان .

(٦) اذا ماتت الأم التي ورثت الثالث وكان لها ابناء من زوج آخر فلاشيء لهم ويرد ثمنها على من كان معها .

(٧) اذا ماتت الام التي ورثت ولدها في كل ما كان له يعطى ما كان لها لأبنائها من زوج آخر إن كانوا من اولاد السلك .

٨) فإذا لم وجد أحد من ذكر يكون الاخ لأُم نجل ذوى الارحام الاقرب فالاقرب .
 ٩٠ — اذا توفت مطوفة عن زوجها ولم يكن لها وارث - واه فما كان لها
 يكون له اذا كان من ابناء الطائفة وكذلك الحال اذا توفى الزوج ولم يكن له
 وارث سواها فما كان له يكون لها اذا كانت من ابناء الطائفة .

٩١ — يشترط في الوراثة ان يكون الوارث من افراد الطائفة والا فلاحق
 له الا بأنعام ملكي .

٩٢ — اذا لم يكن المتوفى وارث من ذكر واه اعلاه تعد تعلقاته محلولة وامر
 توجيهها لاحد الطائفة مفقود بنظر ولاية الامور .

٩٣ — تسقط حقوق المطوف في مهنة الطوافة اذا اصدر الأمر بنفيه عن
 الطائفة ويكون حكمه كالمتوفى .

٩٤ — بسقوط حقوق المطوف المنزه عنه اعلاه يكون ما نحل عنه لأرلاده
 اذا كانوا مقيمين في المملكة وتابعين لحكومتها واذا لم يكن له اولاد يجزى
 فيها التوريث لمستهحقها طبق المادة (٨٩) بشرط وجودهم في المملكة وتابعيتهم
 لحكومتها فاذا لم تتوفر هذه الشروط تعد محلولة وتوجه بنظر ولي الامر .

٩٥ — الشخص المنفي من الطوافة اذا ازيلت الاسباب التي دعت لنفيه
 واستعاد حقوقه يعود مطوفا على ما كان عليه في الحججاج وجميع ما يتعلق بهم
 ولا يطالب بشيء من المصلحة المدعية وكن توجيه وقع خلال المدة المألوف
 فيها حقته لشخص آخر لا يعتبر اصلا بعد استرجاع المنفي حقوقه ما لم يكن له توجه
 اليه سؤال سابق على توجيهه ، ووضع البحث .

٩٦ — الا كبر الرشيد أو لارشد من الشركاء هو المقدم على شركائه فيما
 يتعلق بشؤون الحججاج وليس له ان ينحى على شركائه من امور الحججاج وتحقيق
 ذلك يكون لدى هيئة الطائفة .

٩٧ - يجب على المقدم ان لا يغيب عن البلاد الا بعد ان يقيم الاكبر الرشيد من الشركاء وكيلًا عنه في مباشرة الحجاج عواقبه اكثرية الشركاء يستمر الوكيل مقدما الى حين عودة الاصيل وحينئذ يعادله الحق في لمباشرة على انه في حالة عدم اتفاق الشركاء على الوكيل او حثاوا في رشد لو كمل فيكون الترجيح بقرار من هيئة الطائفة مصدق من رئيسها وتسليم حصته وحصة من في ولايته أو وصايته لو كمله الشرعى سواء كان من الشركاء او غيرهم .

٩٨ - اذا تساوى الشركاء في الرشد وكان الاصغر منهم اكثر استحقاقا في الحصص وطلب ان يكون له حق التقديم في مباشرة شؤون الحجاج على بقية الشركاء فيجيب الى طلبة سواء وافق الشركاء ام لا وافقوا وانما يشترط ان يكون بقرار من هيئة الطائفة مصدق من رئيسها .

٩٩ - المستندات محفوظة لدى مقدم من المشتركين واسكل منها الحق في طاب صورة طبق الاصل مصدقة من رئيس الطائفة او المقدم المذكور .

١٠٠ - التنازل جائز على ما كان عليه في العمل قديما وبالشروط الآتية :

(١) ان لا يكون للمتنازل ذرية ترثه طبق هذا النظام .

(٢) ان يكون باتفاق المتنازل والمتنازل له .

(٣) ان يكون بقرار من هيئة الطائفة او رئيسها .

(٤) ان يجوز القرار التصديق السامى .

١٠١ - طالب المصلحة (العاقبة) لا يعاجب طلبه الا بالشروط الآتية :

(١) ان يكون الطالب مولودا بالدم، حرة ومقربا بمكة ومن التابعين السعوديين

الغير متجنسين .

(٢) ان يكون حسن الديرة والى لوك .

(٣) ان يكون حسن القراءة والكتابة حائزا شهادة مدرسية ابتدائية

على الأقل او ما يعادلها من الوثائق العلمية حافظة المناسك على
المذاهب الاربعة.

(٤) ان يكون انتسابه لشخص من الطائفة مسجلا لدى رئيس الطائفة منذ
ابتداء خدمته .

(٥) ان يكون عاملا لدى مطوف احدى وعشرين سنة متوالية على ان كل
سنة لا يرد فيها حجاج لمستخدمه لانتساب من المدة المذكورة ونحسب
له المدة التي خدمها لدى مستخدمه اذا توفي وعليه ان يتم المدة لدى ورثته
ان كان له وارث او لدى شخص آخر .

(٦) ان يكون ثبوت ذلك كله على يد رئيس الطائفة وهيئته

(٧) ان يكتب عنه اذا كان من اصحاب التقارير او من يحمل محله بها على
عدم استحقاقه للسؤال الوارد له منها والتي ملتها له على شرط ان تكون
البلدان لقرار غير مشاعة حين المسكينة ويستمر حكم المسكينة فيما اذا
اشيعت تلك البلدة بعد المسكينة .

(٨) ان لا يصير معلما الا بعد صدور القرار اللازم بشأنه من رئيس الطائفة
المفتسب اليها وهيئته وتمييزه ورفع اقامته السامي وصدور الموافقة
الكريمة واتخاذ الاجراءات المتبعة .

١٠٢ - حكم طالب الممانينة اذا كان صبيا لدى قاصرا او معتوه او اثنى
موضح فيما ياتي :

(١) للصبى لدى القاصر او المعتوه لا يجاب طلبه الا اذا فاق المعتوه ورشد
القاصر واصبحا يستطيعان القيام بشؤونهما وللصبى استيفاء ثلثي المبالغ
في مقابل جميع المصاريف والباشرة ، واثالث للقاصر والمعتوه .

(٢) للصبى لدى الاثنى يجاب طلبه بشرط ان يعتبر مرتبطا بها مدة حياتها

ويكون لها الربع وان كن اكثر من واحدة فمن شريكات معها
في الربع .

(٣) كل قاصر او اثنى او معتوه له شريك قادر على العمل لا يسرى على
الصبي لميعم ما سلف ذكره

(٤) الصبي لدى القاصر او المعتوه والاثنى لا يجوز انتقاله الى غيرهم بالمره
واذا اصر على الانتقال يمنع من الخدمة مطلقا لدى سائر الطوائف .

١٠٣ — كل طاب المملانيه يجب على الرئيس المحل عليه ان يسه توضيح
من رؤساء الطوائف الآخرين عما اذا كان هناك ما يمنع اجابة الطالب .

١٠٤ — الصبي المقتل لدى المطوفين لا يدوغ اخراجه معلما الا اذا كان
انتقاله من عمه الاول الى عمه الثاني برضا للطرفين وبمقتضى مكاتبه تجري لدى
رئيس الطائفة وهيئته .

١٠٥ — مدعى المملانيه في الطوائف تثبت مملانيته باحدى الوجوه الاتية :
بقرار مضبوط قد جرى العمل بها أو اثرات اسمه في طيارات تنبيه أو ل له
سابقا او كان مشهورا بمملانيه .

١٠٦ — مدعى الانفصال يثبت انفصاله بمضبطة جرى العمل بها أو ثبوت
اسمه في طيارات تنبيه عن سؤله بمفرده بشرط ان يثبت لدى رئيس الطائفة
وهيئته انه ليس له شركاء حين تحرير تلك الطيارات وتحرير ككتاب وكالة
مصدق من رئيس الطائفة أو افادة رئيس جرى الانفصال على يده .

١٠٧ — يجب على رؤساء الطوائف ان يتخذوا سجلات في مكانهم
منظمة متسلسلة ذات غريدون بها اسماء كل من ينسب الى طائفتهم من الصبيان
وما يقع منهم من تنقلات .

١٠٨ — الحاج الذي يشبهه في امر سؤاله او لده او غير ذلك في موقع

السؤال على النقيب او امضاء الجهات المعدة للسؤال ان يبقى امره في كتاب الجماعة او الطيارة بدون تعيين اسم المسئول عنه .

١٠٩ — على النقيب ان يحضر لرئيس الطائفة كتابا سريا يخبره فيه بسبب ابقاء امر الحاج البقي امره وباسم المسئول عنه وبالشبهة التي وقعت في السؤال او في البلدان او غير ذلك وعلى الرئيس ان يطلع الهيئة على الكتب التي ترد له من هذا القبيل وان يجري تسجيلها في سجل خاص توضع فيه الهيئة بذييل كل كتاب ليرجع اليه عند الاقتضاء .

١١٠ — كل حاج اوقف امره يجب على رئيس الطائفة ان يسلمه الى امين يقوم بشؤونه الى انتهاء الدعوى بشأنه واذا امر الحاج على البقاء لدى المطوف الذي سأل عنه يكاف المسئول عنه باعطاء تعهد عليه بأنه في حالة عدم ثبوت ذلك السؤال لا يستحق مصادرة ذلك السؤال ولا حق له فيمن يسأل عنه من تلك البلدة لا في العام الوارد فيه السؤال ولا في المستقبل ويكاف باعطاء مكانية فلت تلك البلدة بذلك .

١١١ — على الامين ان يحافظ على الحجاج ولا يمكن لاحد الاخصام او من يلوذ بهم من الاتصال بالحجاج المذكورين مدة الخصومة وحتى يثبتوا لاحد من المطوفين اسمهم الامين له بعد امر الرئيس وعلى المثبوت له ان يرضى خاطر الامين مقابل ضيافته للحجاج وخدمته في المدة التي كان باقيا امر الحجاج فيها وحتى ثبت انه عمد الحجاج المؤمنين لديه بالمبول لاحد الاخصام فيعد ذلك الامين خائفا ولا يعتبر في شيء ما .

١١٢ — فلت المشاع يعين فيه فقراء الطائفة بنظر رئيسها وهيئته .

١١٣ — نقيب الطائفة بجدة وغيرها من مناطق السؤال يجري ترشيحه من رئيس الطائفة حسب المتبع وتعيينه الحكومة وله مع هيئته تعيين فقراء المطوفين في فلت المشاع باصر من رئيس الطائفة .

١١٤ — التعمين في الفات يكون اولاً للمعلمين الذين لم يرد لهم حجاج ويكونوا قراء من المعلمين الذين يتعلمون على هذا الجنس المقصود واعطاء التعمينة فيه ثم يكون التعمين لافئاسهم بمقتضى المادة السابقة .

١١٥ — على نقيب رئيس الطائفة في كل مناطق السؤال ان يقوم بحضور هيئته بسؤال كل حاج حين وصوله الى موقف السؤال عن بلده وعن مطوفه فاذا كان لتلك البلدة مطوفون متعددون ثم يسلم الحاج الى وكيل مطوفه مع مراعاة ما جاء في المادة (٤٧) .

١١٦ — على النقيب تحرير (الطيارة) وكتاب الجماعة مع جداوله المديرات الخالية من موجبات الشك كالمقاد وتوقيعها منه وهيئته وبعضها الى رئيس الطائفة للاعتماد عليها في تسليم كل ذي حق حقه مع ملاحظة ان يفهم كلمة شركاء او اخوان لمن كان له ذلك .

١١٧ — الأوامر والتعليمات التي لا بد من تبليغها للقباء والوكلاء يكون تبليغها عن طريق رؤساء الطوائف .

١١٨ — النقيب امين على كل ما يتلقاه من تعليمات تصدره من رئيس الطائفة وعليه تنفيذها ومراقبة عموم الوكلاء فيما يختص بسكنى الحجاج وراحتهم .

١١٩ — هيئة وكلاء كل طائفة يجرى ترشيحهم من قبل رئيسها وهيئتها على ان يكونوا من ارباب الكفاءة والايافة والامانة ويجرى التصديق عليهم من قبل الجهة ذات الاختصاص .

١٢٠ — نقيب السؤال بمكة يشرح ويعين كنفية جادة وعليه سؤال الحجاج حين ورودهم الى مكة في محل السؤال ليدلهم كل مطوف حجاجه بموجب الطيارة وكتاب الجماعة بمسيراته المسجلة اليه من رئيس الطائفة .

١٢١ — على رئيس كل طائفة اني اخذ خبر ورود حجاج برالم يجز عليهم سؤال من الهيئات المختصة انتداب هيئة لسؤاله وتحرير طيارة بتواقيعهم بمسدد

الحجـاج و بلادهم ومطوفـيهم و بعـثها لـقـيـب الشـيـكـة و هو بـدوره يـقـدمـها لرئيس الطائفة ليـجـرى قـيـدـها بـدفـتره .

١٢٢ — يقوم نقيب مكه مقام الهيئة المذكورة في المادة السابعة حين عدم وجودهم .

١٢٣ — على رؤساء الطوائف تنفيذ التعليمات الصادرة اليهم في شأن تحصيل الرسوم والموائد المقررة والحفاظة على حقوق الطائفة وشرفها وسمعتها .

١٢٤ — رئيس الطائفة هو المرجع المختص لطائفة المطوفين في كل ما يحدث بين افراد الطائفة من تخالف أو تنازع أو خصومة في القضايا المتعلقة بموضوع الطوائف والمطوفين ولدى حدوث تخالف بين مطوفين أو أكثر في قضية واحدة أو قضايا مشتركة على الرئيس سماع الدعوى من المدعى واحضار خصمه ورؤية ما أدى الى الخلاف بينها بالاشتراك مع هيئة الامناء والفصل في ذلك بموجب هذا النظام فان قنع الخصمان بقرار رئيس الطائفة وهيئته ووافقا على ذلك نفذ الحكم وان لم يقنع احدهما او كلاهما فيطبق حكم المادة (١٢٦) وعلى رئيس الطائفة ان يضم الى هيئة الامناء عشرين شخصا تعينهم الحكومة من كبار الطائفة المشهود لهم بالصداء والبراهمة والاستقامة حيث يصبح المجموع ثلاثين شخصا يعبر عنهم بالجمعية العمومية وتنظر هذه الجمعية في كل ما يصدر في الموضوع من القرارات التي اتخذت في القضية المذكورة والاعتراضات التي عليها وبعد تمحيص القضية تمحيصا جيدا تتخذ قرارا نهائيا في الموضوع بالاجماع او بالاكثرية وفق نظام الهيئات والمجالس فان قنع الخصمان بقرار الجمعية العمومية نفذ والا فيرسم لهما السامى لصدور الامر السامى بدرسه لدى هيئة تمييز اضايا المطوفين واتخاذ القرار اللازم في شأنه بعد الرجوع الى النظام ثم رفته الى المقام السامى لصدور الامر بما يلزم نحوه على ان يلاحظ دواما حضور الخصمين وعدم خروج جميع هذه الهيئات في الحكم عما يقتضيه نظام المطوفين .

١٢٥ — على رئيس الطائفة اتخاذ الاجراءات التي تسهل مهمة تنفيذ المادة (١٢٤) بما في ذلك حفظ مصلحة الجميع وتعجيل استماع شهادات الحجاج المتوقف اثبات قصايا لمتنازعين عليها قبل فوات الوقت وسفر الحجاج .

١٢٦ — كل حكم يصدر من رؤساء الطوائف بالاشتراك مع هيئات امنائها ضد اي شخص من افراد الطائفة يجب ان يبلغ الى المحكوم عليه ويكون له حق الاعتراض عليه خلال المدة الآتية :

أ) ثلاثة ايام اذا كان الحكم يتعلق بالحجاج خلال الموسم .

ب) عشرة ايام اذا كان الحكم متعلقا بالمحكوم له والمحكوم عليه فيما يختص بالشراكة والقسمة والتنازع على المصالح غير ذات العلاقة المباشرة بأشخاص الحجاج .

١٢٧ — للمحكوم عليه ان يتقدم بالاعتراض على الحكم المبلغ اليه خلال المدة المقررتين في الفقرتين ا، ب، من المادة (١٢٦) السابقة ويرفع ذلك الى رئيس الطائفة للنظر فيه لدى الجمعية العمومية واذا كان الاعتراض مصدقا محله طبقا لنصوص هذا النظام وجب اعادة المرافعة والحكم فيها بتقضاء والا فيطبق مقتضى المادة (١٢٤) .

١٢٨ — كل محكوم عليه حكما وجاهيا تبليغ الحكم ولم يتقدم بالاعتراض على الحكم في حالة عدم قناعته خلال المدة القانونية المحدودة في المادة (١٢٦) يسقط حقه في الاعتراض .

١٢٩ — الاحكام الغيابية يحتفظ لاصحابها في حقوق الاعتراض الى حين حضورهم ما لم يكن لهم وكلاء .

١٣٠ — يجوز لرئيس الطائفة متى رغب للطرفان اجراء التحكيم ابتداء للمصالح في القضايا والمرافعات الختلاف فيها بين المتخاضمين اجابة رغبتها بشرط ان يكون مختار كل منهما من افراد الطائفة وعدد مساو ويكون الحكم بما لا يعارض

مع نصوص نظام المطوفين وان يسجل عليها طالب التحكم فأدنى للتحكيم به، هما: بـ
 عدم اتفاق وجهات نظر الفريقين تجرى المرافعة الرسمية بالصفة المنصوص عليها في هذا النظام
 ١٣١ - متى امتنع المحكوم عليه من الامتثال لمقتضيات الحكم المتخذ
 بشأنه وفق المادة (١٢٧) فتطبق في حقه الاجراءات الآتية:

- (١) منعه مؤقتا من الطوافة ويشمل المنع اتباع المحكوم عليه معه ايضا .
- (٢) فاذا امتنع بجري تعريف ما يرد عليه من حجاج ونسائهم لأمين غير وكيله
 بجدة وكذلك الحال في مكة
- (٣) فاذا اصر على الامتناع تكلف يده عن العمل في المهنة وتعرض الكيفية
 على المقام السامي ويجب ان يكون تطبيق الاجراءات الموصلة في المقرر
 الثلاث اعلاه بمقتضى قرار منظم من قبل رئيس الطائفة وهيئة التأمين
 راحة الحجاج العائدين للمطوف الممتنع والقيام بجميع ما يترتب على
 ذلك ونقا لما يقتضيه النظام

١٣٢ - المطوف اذا غاب وثبت رسميا تجنسه بجنسية اجنبية تسقط حقوقه
 في الطوافة بمجرد تجنسه بجنسية اجنبية

١٣٣ - المطوف او الشريك في الطوافة المحظوظ على تابعيته السعودية اذا
 غاب في الخارج مدة ثلاث سنوات متواليات بخطر خلالها ثلاث مرات كل مرة
 قبل حلول الموسم بالحضور فاذا لم يحضر بعدها يعود ماله من اسم في الطواف ارمصلحة
 الحجاج الى شركائه او من يؤول اليه ذلك نظاما الاقرب والاغرب وتقسيم المصلحة
 عليهم بموجب النظام ويتبع في ابناء الغائب ما يأتي :

(١) من كان منهم داخل المملكة لحقوقه في الطوافة والمباشرة واستلام
 المصلحة محفوظة بموجب النظام.

(٢) ومن خرج منهم عن المملكة العربية السعودية بمقتضى جواز السفر

وبما يعينه السعودية او ولد في الخارج، واذا كان قاصراً يعطى له الحق في ان كان لانيه حتى بلوغ من الرشد وذا تجاوز ذلك حكم أبيه.
١٣٤ - اذا أقيمت دعوى على رئيس الطائفة من بعض أفرادها فعلى رئيس الطائفة ان يحيل القضية الى هيئة الامضاء للنظر فيها كما يشاء بموجب النظام ويتأسس جلسات تلك القضية أكبر الامضاء صفاً .

١٣٥ - على كل فرد من الطائفة اجابة طلب رئيسها أو من يفوب عنه في حالة غيابه حين وصول التقيب اليه من امتنع عن الحضور اسرع دعوى مقامة عليه أو على أحد موكليه وكانت حقوق الغير متعلقة بها يندثر اثلاث مرات في المرة الرابعة يتخذ في حقه محضر اشهاد بامتناعه وبطلب بواسطة الامن العام فاذا لم يحضر خلال ست ساعات من تاريخ وصول الطلب اليه يعد متمرداً ويطبق في حقه من قبل رئيس الطائفة مقتضى الاجراءات المنصوص عليها في المادة (١٣١) من هذا النظام. أما اذا كانت الدعوى لا تتعلق بحقوق اشخاص آخرين فلا مانع من تأجيل البت في القضية الى فرصة أخرى .

١٣٦ - على الرئيس المحافظة بالذات أو بالواسطة على حقوق الارملة والقاصر وللمتوفى الذين لا ولي لهم والغائب اذا لم يكن له وكيل واسمار المحكمة الشرعية مبادرة من قبله بذلك مع التعقيب لاجراء ما يقتضيه الحال لحفظ حقوق المذكورين وتأمين اعاشتهم من وارداتهم .

١٣٧ - رقيب الحرم يجب أن تتوفر فيه الشروط الآتية .

(١) ان يكون من أفراد الطائفة .

(٢) ان يكون متعلماً وقوراً حسن الأخلاق .

وتسكون مهمته لاشراف على المطوفين (والمرتبة الجرارين) حين الطواف ومراقبة آدابهم فيه وتأديبة دمية غير مآحون بها وله منع كل من يخالف ارشاداته وكل من يأنس عنقه رؤساء الطوائف مع صراعاة كرامات المنوعين

وعدم التشهير بهم وعلى شرطة المسجد معاونته في تأديته وظيفته .

١٣٨ — تقييد رئيس الطائفة بمكة يجب ان يكون من أبنائها وان يتولى

تأدية رسائله الى افرادها وعرض كتب الجماعة والطيارات عليهم .

١٣٩ — السلاطين والامراء وكل من لا يدل في موافق السؤال تكريراً

لهم تجاب رغبتهم في اختيار المطوف الذي يرغبونه من أبناء الطائفة وفي حالة عدم ابداء رغبتهم ولم يوجههم صاحب الولاية لاحد المطوفين فيسكونون لرئيس الطائفة على ان ذلك لا يثبت به سؤال للمسئول عنه في بلدة السائل .

١٤٠ — لا يجوز لاي مطوف الاتصال بحججه قبل سؤاله عند القدوم

وله حق الاتصال بهم بعد ذلك كما لا يجوز لمطوف ان يتصل بحجج آخرين الا بواسطة مطوفهم .

١٤١ — لا يسوغ لاي فرد من الطائفة ولا لأجنبي عنها ترحيل حجج

الغير الا باطلاعه وأخذ مستند منه بذلك على نسختين .

١٤٢ — القضايا التي لم يثر لها على حل بمقتضى هذا النظام يتخذ في شأنها

قرار خاص وبعد عرضه على المراجع المالية واقتراعه بالتصديق العالي تسكون له قاعدة للسير على مقتضاها .

١٤٣ — هيئات الطوائف ورؤسائهم لا يجب ان يسيروا في عقد جامعاتهم

وقراراتهم على مقتضى نظام الهيئات والمجالس الادارية .

١٤٤ — يحل هذا النظام محل النظام السابق وكل يتعارض معه من أوامر

ومقررات وتعليمات فاعلده فيه على ما ورد في هذا النظام .

١٤٥ — يسرى مفعول هذا النظام من تاريخ تصديقه ونشره .

مشروع نظام المطوفين العام

« التعاريف والمصطلحات »

- ١ — (الطواف) هي عبارة عن وظائف معينة يؤديها كل مطوف تمت مملأته بمقتضى تعليماتها الخاصة وهو دليل الحاج في مناسكه وجميع ما يتعلق بالحج وهو المسئول عنه ضمن اختصاصه بموجب هذا النظام.
- ٢ — (الطوائف الثلاث) هي طائفة المطوفين وطائفة مطوف المنود وطائفة مشايخ الجاوي.
- ٣ — (رئيس الطائفة) هو من تعينه الحكومة وتسلم اليه امر الرئاسة على احدى الطوائف الثلاثة.
- ٤ — (الأمين) هو احد أفراد الطائفة الذي يكمل اليه رئيسها القيام بشأن الحاج الباقي أمره.
- ٥ — (المعلم) هو الذي توفر فيه شروط المعلمية في المهنة وأصبح مطوفا بموجب نظام المطوفين.
- ٦ — (التقارير) هي المذكرات والاعمال الخطية التي تصدر من ولاية الامور كل وحسب منطوقها الذي صدرت به الشخص أو أشخاص من الرعايا السعوديين غير المتجنسين وهي الوثائق والمستندات النظامية التي يعتمد عليها في توجيه العلق والتخصيص والمقفل من الاقاليم والبلدان وما يتبعها من فري وداكر وفاقا لاحكامها الخاصة التي عينها نظام المطوفين.
- ٧ — (المضبطة) هي المسكوبة التي تضمنت حكما على شخص فاكه من أبناء الطائفة أو التي تضمنت صلحا او تنازلا او تقرير حقيقة ارتضاها وقبورها على يد رئيس الطائفة وهيئته

٨ - (السؤال) هو أول كلمة أو جملة يفهم بها الحاج لاختصار المطوف الذي يريه من أبناء الطائفة وفقاً للصيغة والاضاع التي عينها النظام .

٩ (التداون) هو سؤال يرد لشخص من أبناء الطائفة من بلدة له فيها سؤال حالة كونها مقررة لشخص آخر لم يرد له منها حاج فلما كان او سؤالاً طيلة ثلاثين سنة .

١٠ - (الأنديمية) هي وضع اليد على بلدة او بلدان لم تكن مقررة لاحد من أبناء الطائفة ولم تصدر في شأنها مضبطة وفق اصولها المعينة في النظام .

١١ - (الشائبة) هي وجود ما يفسد السؤال حسب التفصيل الوارد في النظام .

١٢ - (الرزق الغبي) هو الحاج الذي يأتي من بعده مقفولة بسؤال قانوني .

١٣ - (السؤل القانوني) هو اجابة الحاج المسئول عن بلدة المقفولة باسم المطوف الذي يريه وبعد ذلك يجيب عن اسم بلدة ما بالنطق باللسان او ابرازه الجواز .

١٤ - الفلت هو الحاج الذي لا يسأل عن مطوف او كان سؤاله غيراً للاحكام والاضاع التي عينها النظام .

١٥ - (المعلق) هو الذي اذا سئل عن مطوفه اجاب مطوف هو مطوف رفيق سواء كان رفيقه سبقه او اتى بعده وسواء كان صراحة او بالاشارة .

١٦ - (التميينة) هو ما يعين من الحجاج الفلت لقراء المطوفين بنظر رئيس الطائفة .

١٧ - (السلخ) هو الاقتطاع من بلدة مقررة او غير مقررة بموجب تقرير او امر صادر من ولاة الامور واسكل احكامه التي عينها النظام .

١٨ - (الهجرة) هي اضطراب المسلم لمفادرة بلدة قهراً .

١٩ - (النفلة) هي انتقال حاج من بلدة اسلامية الى بلدة اسلامية مثلاً او من بلاد كفر الى بلاد كفر مثلاً باختصاره .

٢٠ - (الصبي) طالب المملانية الذي يشمل نظام المطوفين هو الشخص العامل لدى مباشر اعمال الطوافة المتمد عليه في طواف الحجاج وفي أدبهم مناسكهم عدا مشايخ الجاوى فان الصبي طالب المملانية منهم هو الوكيل الشرعى الذى يحل محل الشيخ ويقوم بجميع أعماله .

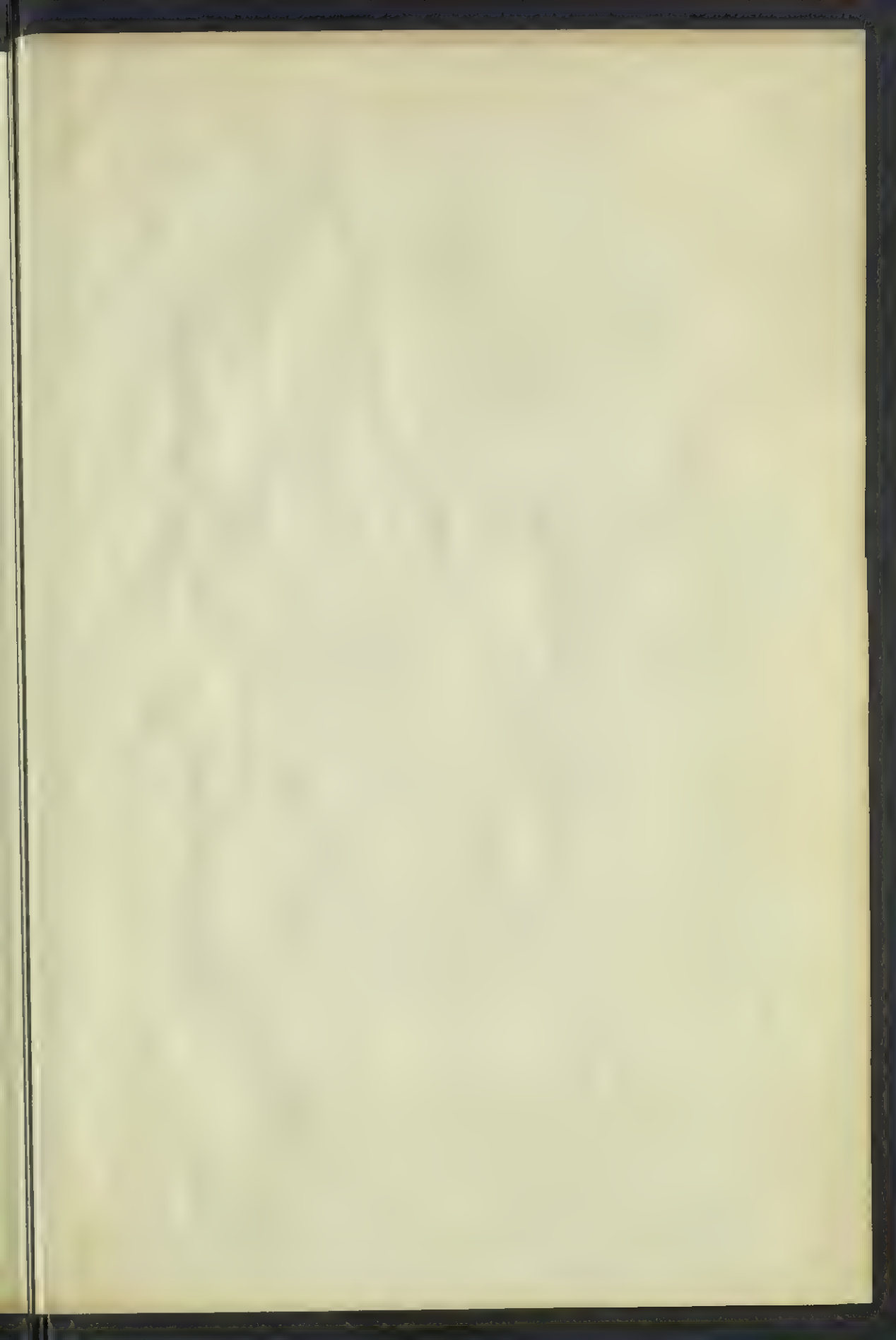
٢١ - (نقيب رئيس الطائفة في السؤال) هو الشخص الذى يختاره شيخ الطائفة نائبا عنه في بلدة غير البلدة التى يقيم فيها ليقوم مقامه بما هو ضمن اختصاصه في الشؤون المختصة بالطائفة .

٢٢ - (الطيارة) هى محضر السؤال الذى ينظم وفق اصوله في منساق السؤال من قبل النقيب أو الهيئات الخاصة به ويدون في الطيارة اسم بلد الحج وجنسه والباخرة التى ورد فيها وتاريخ ورودها وعدد ماتحمله من حجاج واسم المطوف الذى ورد باسمه وعدد حجاجه والجهة التى ورد له منها وتنظم اصولا على ثلاثة نسخ موزعة عليها من النقيب وهيئة السؤال ترفع الاولى لمديرية شؤون الحج والثانية لرئيس الطائفة في مكة والثالثة تبقى لدى نقيب جدة ويجب على الجميع الحفاظة عليها الرجوع اليها عند مساس الحاجة .

٢٣ - (كتاب السر) هو الكتاب الذى يرسل من قبل النقيب لشيخ الطائفة يتضمن عدد الحجاج في كل باخرة واجناسهم اجمالا والحجاج المتنازع فيهم والاسباب الداعية لارجاء امرهم الى حين البت فيهم .

٢٤ - (كتاب الجماعة) هو الكتاب الذى يرسل من قبل النقيب وهيئة السؤال لرئيس الطائفة تتضمن تفصيل ما ورد من الحجاج الاثرك واثالم وما ينتهى اليه سؤال كل منهم من ثبوت لمستحقته أو توقيف لأمره وما الى ذلك مما يحدث في منطقة السؤال وبعدها من مسائل واختلافات تتعلق بالموضوع .

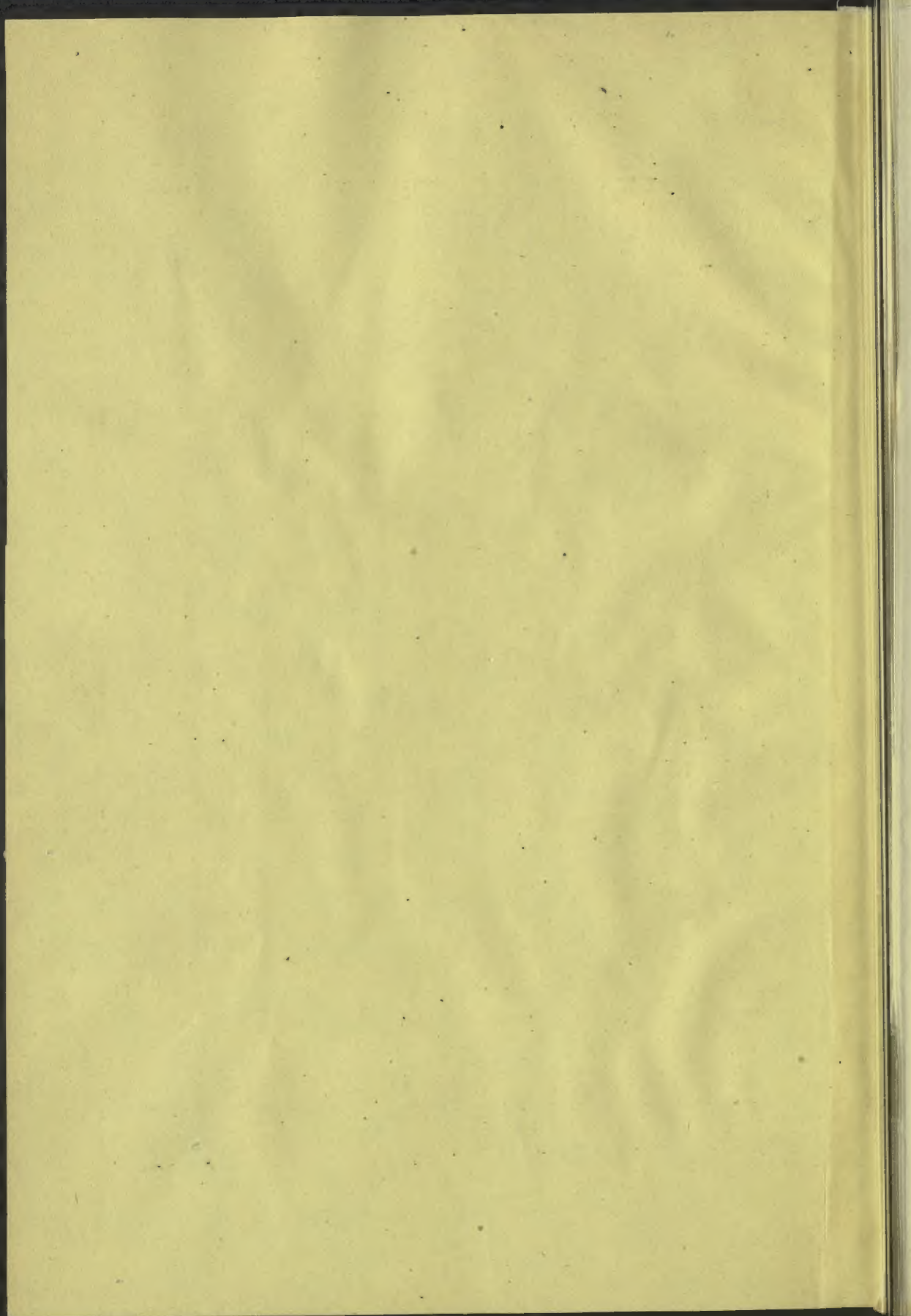
٢٥ - يقصد بكلمة متجنس انى وردت في هذا النظام كل من اكتسب الجنسية العربية السعودية بمقتضى نظام الجنسية العربية السعودية الصادر في عام ١٣٦٠ هجرية .

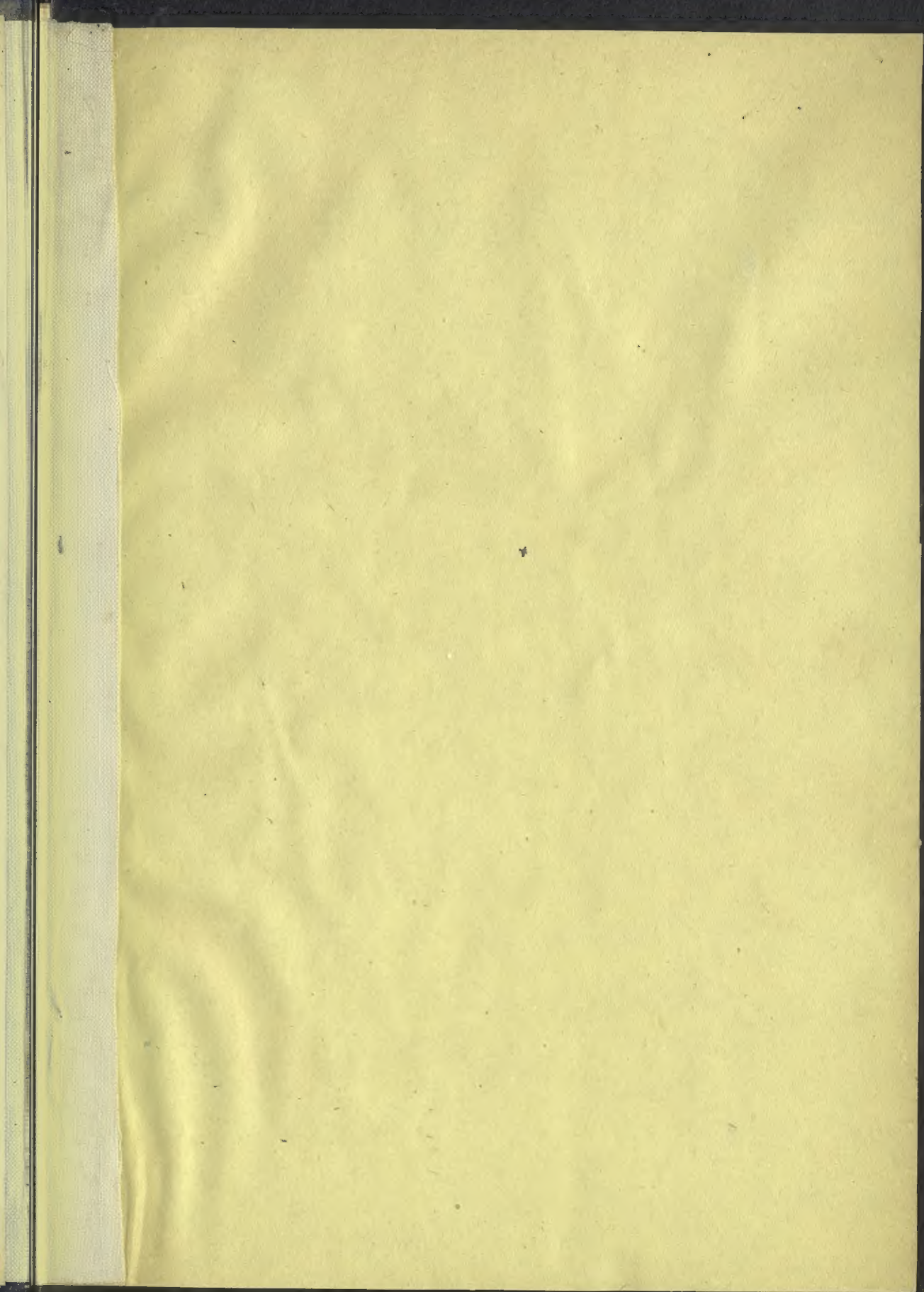


جدول الخطأ والصواب

صواب	خطأ	سطر	٨٥	صواب	خطأ	سطر	٨٥
السؤال	السؤل	١٣	١٢	وورقة	وورقة	٦	٤
لوالده	لوالده	١٤	»	سؤال	سؤل	١٢	»
تلك	تك	٢٣	»	بلدة	لدة	١٨	٥
بطاقة	بطاقة	١٨	١٤	او	ار	»	»
سؤال	سؤل	٢١	»	انشائيا	نشائيا	١	٧
الاول	الارل	٤	١٥	فانه	فاه	٣	»
السؤال	السؤل	٥	»	النامة	التابعية	٥	»
او تداون	او تدارن	١٠	»	ولا تصالح	ولا نصلح	٩	»
اومسافرا	او مسافر	١٣	»	قبل	فبل	١٢	»
مراعاة	مراعا	٢٢	»	لنلك	لنلك	١٤	»
المادة	الماد	١٥	١٨	السؤال	السؤل	٣	٨
الرشيدي	لرشيدي	١٦	»	الاتراك	الترك	٧	»
معتوها	معنوه	١٧	»	يطبق	بطبق	٢٤	٩
(٨٣)	(٨٣)	١٧	»	حينذاك	حينذك	١	١٠
اقرانه	قنوانه	١٩	»	الجماعة	الجماعة	١٠	»
احد	اسد	٢٠	»	الأحق	لأحق	١٠	١١
ما انحل	ما انحل	١١	٢٠	سؤال	سؤل	»	»
للمدة	للمد	١٧	»	باسمه	اسمه	١٤	»
المقررة	المقرر	١٢	٢٢	فسؤله	فسؤله	٢٠	»
الانتقال	لانقال	٦	٢٣	ادامه يكن شيخا	اذا لم شيخا	٢٤	»
هناك	هذك	٨	»	السؤال	السؤل	٤	١٢
اثبات	اثبات	١٢	»	السؤال	السؤل	١١	»

صواب	خطأ	سطر	ن.م	صواب	خطأ	سطر	ن.م
تجاوز	تجارز	٢	٢٩	سؤاله	سؤل له	١٥	٢٣
فالعمدة	فالعمده	١٩	٣٠	السؤال	السؤل	٢٠	٢٥
تضمنت	تضمنت	١٩	٣١	والمحافظة	وللمحافظة	٥	٢٦
الاقدمية	الافديمه	٦	٣٢	تخالف	تخالف	٨	»
بلدة	بلده	١٠	»	بالاشتراك	بالاشتراك	١٠	»
السؤال	السؤل	١١	»	القرارات	القرارات	١٦	»
الحاج	الحج	٩	٣٣	هيئات	هيئت	٤	٢٧
الكتاب	الكاتب	١٥	»	المتخصصين	المتخصصين	٢٢	»
الاتراك	الترك	١٩	»	رغبتها	رغبها	»	»
				سن	سن	٢	٢٩





297.48:A65naA:c.1
السعودية. وزارة المالية
نظام المطوفين العام
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01010514

American University of Beirut



AMERICAN
UNIVERSITY OF BEIRUT

297.48:A65ndA:C1